غرفة تجارة دمشق تقيم أول لقاء تشاوري لمسؤولية الشركات الخاصة الاجتماعية

| هناء غانم

أقامت غرفة تجارة دمشق اللقاء التشاوري الأول للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك ضمن فعاليات ندوة الأربعاء التجاري، أمس، والتي تضمنت إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للشركات والقواعد الأخلاقية للعمل والالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

من جانبه بين معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل راكان إبراهيم أن الموضوع التشاوري للمسؤولية الاجتماعية هو موضوع الساعة اليوم، موضحاً أن الهدف من الندوة هو تعريف أصحاب الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

بدوره وصف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد طريقة التعامل بين العمال وأرباب العمل سابقا بالحضارية والصحية، مبيناً أن العادات القديمة المترسخة كانت هي الأساس، رغم أن اليوم هناك الكثير من التشوهات.

بدوره تحدث مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربطلي عن دور الغرف وقطاع الأعمال في ثقافة توسيع ودعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مبيناً أنه لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، وقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

وهناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، في حين يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع.

ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم، وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها «الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل».

وأشار خربطلي إلى أنه تم التوصل إلى مجموعة من القواعد الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بظروف العمل وشروطه العامة.

لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب تناقش الاتصالات والإعلام والكهرباء والثقافة

خربوطلي: الكهرباء ستعود إلى ما كانت عليه قبل الحرب

- الظفير: مشروع تكاملية بنوك المعلومات لتسهيل التخاطب بين الوزارات
- سارة: في القانون الجديد للإعلام لن يكون هناك سجن للإعلامي
- إعادة خطوط الهاتف لأصحابها عند عودة المناطق إلى سيطرة الدولة
- مجموعة توليد على الغاز والفيول في حلب بقيمة ١٥٠ ملياراً

| محمد منار حميجو

كشف وزير الاتصالات علي الظفير أن إيراد قطاع الاتصالات المباشر للدولة نحو ١٠٠ مليار ليرة، مؤكدا أنه قاطرة للتنمية ومن هذا المنطلق يتم تقييم هذا القطاع المهم.

وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في المجلس أمس موازنة وزارات الاتصالات والإعلام والكهرباء والثقافة.

وخلال رده على أعضاء اللجنة كشف الظفير أنه تم تشكيل لجنة لإعداد إستراتيجية الحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى مشروع في الوزارة يسمى تكاملية بنوك المعلومات وخصوصا أن هناك وزارات لديها بنوك مثل العدل والموارد المائية والمالية لتسهيل لغة التخاطب بين الوزارات.

وأكد الظفير أن هذا المشروع يحتاج إلى عامين لإنجازه، مشيراً إلى أن أتمتة خدمات البريد ستحتاج أيضاً لعامين وخصوصا أن من ضمن عمله تخديم المواطن لأنه يعود له بمردود مالي.

وفيما يتعلق بموضوع المقاسم في المناطق الساخنة كشف الظفير أنه تم اتخاذ قرار في إعادة الخطوط لأصحابها في حال عادت إلى سيطرة الدولة، مضيفاً: هذا ما حدث في دير الزور.

وأوضح الظفير أنه لمجرد خروجها عن الخدمة تم إخراجها من نظام الفوترة بمعنى انه لا يمكن أن يحاسب المواطن بدفع فواتير باعتبار أنه لم يعد خطه متصلاً مع الإدارة بدمشق ولو كان يعمل داخل المنطقة الموجود فيها.

وأشار الظفير إلى موضوع وسائل التواصل الاجتماعي ودراسة تحويلها إلى مأجورة، مؤكدا أنه تم الحديث عن هذا الموضوع إلا أنه يمكن القول إن الحكومة تدرك الدور المهم ودورها في تأمين التواصل بين المواطنين وخصوصا في ظل الأزمة الحالية.

وأكد الظفير أن هناك العديد من الطلبات من شركات الخليوي لزيادة الأسعار إلا أن الوزارة لم تزيد الأسعار في هذا الموضوع، كاشفا أن سوف يرد إلى الوزارة نحو ٢٠٠ ألف بوابة حتى الشهر الثالث من العام القادم.

ولفت الظفير إلى أنه تم تركيب نحو ٨٠ ألف بوابة في حلب لم تكن في خطة الوزارة ليصبح العدد نحو ١٢٠ ألفاً.

من جهته قال وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي: إلى حد ما رممنا وأعدنا المنظومة الكهربائية في البلاد وتم ربطها ببعضها، مضيفاً: حالياً أصبحنا ننقل الطاقة من المنطقة الجنوبية إلى أقصى الشمال.

وخلال رده على أعضاء اللجنة أشار خربوطلي إلى مشروع خط حماة جندر وطاقته ٤٠٠ كيلو فولط وهو ينقل من الوسطى والجنوبية إلى الشمالية، كاشفا أن الكهرباء ستعود إلى ما كانت عليه قبل الحرب بعد الانتهاء من المشروع.

وكشف خربوطلي أن نسبة إنجاز المشروع بلغت ٧٠ بالمئة، متوقعا أن يتم الانتهاء منه نهاية الشهر الحالي، مشيرا إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لقطاع الكهرباء باعتبار أنها تسدد ثمن ٣ مليارات ليرة يومياً ثمن الوقود من الفيول أو الغاز لتشغيل محطات التوليد.

وأكد خربوطلي أن هناك حصاراً شديداً على سورية فيما يتعلق بموضوع القطع التبديلية عند صيانة مجموعات التوليد، كاشفا أنه يتم تصنيع قطع داخل سورية بالتعاون مع مركز البحوث العلمية وهناك أخرى يتم تأمينها بطرق خاصة لإكمال صيانة مجموعات التوليد.

ولفت خربوطلي إلى أنه يعطي ٨٠ بالمئة من وقته إلى محافظة حلب لما عانته هذه المحافظة خلال الأزمة، مؤكدا أن الواقع الكهربائي تحسن فيها لكن ليس بالشكل الذي تطمح له الوزارة أنه حاليا يتم تنفيذ خط لـ٤٠٠ كيلو فولط من حماة لحلب.

وكشف خربوطلي أن الوزارة أعلنت عن تنفيذ مجموعة توليد تعمل على الغاز والفيول باستطاعة ٣٥٠ ميغا واط جديدة في حلب بقيمة نحو ١٥٠ مليار ليرة، مضيفاً: نعمل على التوازي ما بين إصلاح المحطة الحالية وإنشاء أخرى جديدة وبالتالي الأمور تسير في حلب بخطوات متوازنة ومدروسة.

وأشار خربوطلي إلى العديد من المشاريع الإستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة منها الإعلان عن محطة توليد في محافظة اللاذقية باستطاعة ٥٤٠ ميغا واط، مشيراً إلى أن المنطقة الساحلية تتغذى من مولدة منشأة منذ عام ١٩٧٩ وبالتالي استهلكت وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار الكهرباء في تلك المنطقة.

وتوقع خربوطلي أن يتم وضعها في الخدمة ما بين العامين أو الثلاثة، موضحاً أنها عبارة عن دارة مركبة مؤلفة من مجموعتين غازيات صديقتين للبيئة وأنه سيتم مد خط غاز بطول ٧٠ كم من محطة بانياس إلى اللاذقية وهذا سيخفف كثيراً على المنطقة الوسطى والشمالية.

وكشف خربوطلي عن مشروع إستراتيجي آخر في المنطقة الجنوبية باستطاعة ٧٠٠ ميغا واط في الدير علي، موضحاً أنه سيتم وضع أول مجموعة في بداية العام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٢٢ ستدخل المحطة إلى الخدمة وبالتالي فإن الوزارة تعمل دائماً للمستقبل.

من جهته كشف وزير الإعلام عماد سارة أنه حالياً تتم دراسة مشروع قانون الإعلام بشكل حثيث ليتناسب مع تطورات المرحلة الراهنة، مضيفاً: تعلمون أن هناك الكثير من التوصيفات الإعلامية الجديدة ظهرت حديثاً غير موجودة في القانون الحالي وبالتالي نعمل على تحديثه.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اجتماعه مع لجنة الموازنة أكد سارة أنه لن يكون هناك في المشروع الجديد لقانون الإعلام مسألة سجن الإعلامي، موضحاً أنه يجب التفريق بين الناشط الذي يكتب على صفحات الفيسبوك والإعلامي الذي يعمل في وسيلة إعلامية.

وخلال رده على أعضاء اللجنة كشف سارة أن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وافق على نظام جديد للبونات والاستكتاب من جهة رفعها، مشيراً إلى زيادة كتلة الاستكتاب للعاملين في مؤسسة الوحدة إلى ٥٠ بالمئة.

وفيما يتعلق بموضوع فصل الإذاعة عن التلفزيون أكد سارة أنها فكرة يمكن الأخذ بها، مشدداً ضرورة أن يكون هناك مراكز إستراتيجية تدعم الإعلام ويكون لها الأثر الأكبر في تحديد المصطلحات.

وأكد سارة أنه تم تشكيل لجنة خاصة في المركز الإذاعي في حلب نتيجة الوضع المزري له بعد زيارته الأخيرة.

وكشف مدير عام مؤسسة الوحدة زياد غصن أنه في العام القادم سيكون هناك ترميم شامل لمطابع المؤسسة وخصوصاً أن أحدث آلة ضمنها عمرها حالياً ٣٠ سنة.

وخلال عرضه لخطة المؤسسة أكد غصن أنه سيتم شراء آلة ستخصص لطباعة جريدة الثورة واستثمارها في طباعة الكتاب المدرسي، مشيراً إلى العمل على موضوع التأهيل والتدريب وإحيائه من جديد في المؤسسة بعدما كان مغيباً وهو التأهيل على الشق الفني والتقني.

وأضاف غصن: الأهم تدريب وتأهيل الصحفيين، مشيراً إلى رفع الاستكتاب للعاملين في المؤسسة.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس لـ«الوطن»:

الوعود الحكومية لتصريف الحمضيات تبخرت!

| طرطوس- محمد حسين

رغم الوعود المتكررة، سنوياً تتكرر معاناة الفلاحين في تصريف محصولهم الزراعي، وهذه السنة لم تشذ عن القاعدة، فبعد ما جرى مع محصول التفاح هاهي القصة تتناسخ مع الحمضيات وربما مع غيره من المحاصيل لاحقاً.

وأكد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد لـ«الوطن» أن وعود رئيس الحكومة خلال زيارته الأخيرة لطرطوس فيما يخص تصريف الحمضيات تبخرت ولم يتحقق منها أي شيء، مبيناً أن عدة أصناف من الحمضيات انتهى قطافها ما ترتب على الفلاحين خسارات مضاعفة.

وأشار أسعد إلى أن إنتاج طرطوس من الحمضيات يصل إلى ٣٠٠ ألف طن وتكلفة الكيلو حسب دراسة لوزارة الزراعة ٧٢ ليرة على حين يباع بـ٤٠ ليرة أي أقل من تكلفة القطاف والنقل.

وناشد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس الجهات المعنية بالتدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من محصول الحمضيات هذه السنة.

مدير السورية للتجارة بطرطوس أكد أن المؤسسة بانتظار صدور التعليمات فيما يخص تسويق الحمضيات لهذا الموسم إضافة لتقديم الدعم المالي اللازم وريثما يحصل ذلك أشار إلى أن المؤسسة قامت بتشكيل لجان التسويق كما أنها تستجر الحمضيات لزوم صالات البيع لديها من الفلاحين مباشرة.

معدات جديدة لتأهيل معمل الفيجة في الربع الأول من العام القادم

أسعد: الجمارك مسؤولة عن تواجد المياه المهربة في الأسواق

مدير حماية المستهلك: تسجيل ٣٠٧ ضبوط مياه مخالفة في المحافظات

| الوطن

أكد مدير الشركة العامة للصناعات الغذائية ناصيف أسعد أن المياه متوفرة وبسعرها الطبيعي، وأنها موجودة في كل المحال والأكشاك، معيداً نقص المياه الذي حصل في الفترة الماضية لنقص المياه في أشهر التحريق.

وعزا أسعد سبب رخص سعر المياه اللبنانية المهربة إلى الأسواق المحلية إلى عدم صلاحيتها للشرب إضافة إلى أنها لا تحمل صفة المياه المعدنية، على عكس المياه المعبأة المحلية والتي يحتاج إنتاجها إلى تكاليف مستلزمات الإنتاج والمرور بمراحل عدة من تنقية وتحلية وتعقيم وغيرها..

وحمّل أسعد الإدارة العامة للجمارك المسؤولية عن تواجد المياه المهربة في الأسواق المحلية.

وفي سياق متصل كشف الأسعد عن أربعة مشاريع ستنفذ في الفترة المقبلة سوف تعالج ٧٠ بالمئة من مشكلة المياه في سورية، وخاصة مع توجيهات رئيس الحكومة لحل مشكلة المياه، إذ إنه ليس من المعقول نقل مياه طرطوس ودمشق إلى حلب.

وأشار ناصيف إلى إطلاق مشروع معمل الخفسة بالفرات، بحيرة الأسد قريباً، مبيناً بأنه مكون من ثلاثة خطوط، خط ينتج ١٢ ألف لتر عبوة ١,٥ لتر بالساعة، وخط آخر لإنتاج عبوة النصف لتر بطاقة ١٢ ألف لتر أيضاً، إضافةً لخطٍ ثالث ينتج ٥ أو ١٠ لترات نوع «بادون» بطاقة ألف عبوة بالساعة، وأشار إلى أن هذه الكميات كبيرة ومن شأنها أن تُشغل ١٣٥ عاملاً كحد أدنى.

ورأى الأسعد أنه يتسع لخط آخر من المياه، موضحاً وجود خطين في محافظة طرطوس هما خط تعبئة عبوة نصف لتر وعبوة لتر ونصف بطاقة إنتاجية ١٢ ألف لتر لكل منهما، أي ١٨ ألف لتر بالساعة.

وكشف أسعد عن وضع خط بقين ثالث في مكان معمل المياه الغازية سابقاً، بطاقة ٩ آلاف لتر بالساعة قابلة للزيادة، بالتوازي مع تأهيل معمل عين الفيجة، بعد أن تمت المصادقة على العقد، مبيناً أنه سيتم وضع آلة نفخ جديدة وضاغط جديد وذلك في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

وفي السياق بيّن أسعد أنه سيتم لاحقاً دراسة خطة لفتح خط آخر في نبع الناصرية قرب منطقة شين في محافظة حمص، والذي توضح أن مياهه بازلتية وتغطي شهور السنة كاملةً، بطاقة ٧٠ متراً مكعباً في اليوم الواحد، منوهاً بأن الحاجة اليومية المطلوب تأمينها تفوق ٥٠٠ متر مكعب باليوم، لذا المشروع مازال قيد الدراسة.

بالتوازي أكد ناصيف أن لهذه المشاريع أهمية كبيرة وستحل مشكلة المياه بشكلٍ جذري ولمدة عشر سنوات كحدٍ أدنى، مضيفاً: سيكون هناك فائض تصديري للمياه، في الوقت الذي كان فيه من الصعب تصدير المياه في ظروف الأزمة بسبب إغلاق معبر نصيب الحدودي وغيره من المعابر الأخرى.

وفي السياق نفسه كشف مدير مديرية حماية المستهلك حسام النصر الله عن تنظيم ٣٠٧ ضبوط لمياه معبأة مخالفة في جميع المحافظات، فيما شدد على أن المياه المعدنية المحلية متوفرة بالأسواق بشكل كافٍ وبالسعر النظامي.

وأشار نصر الله إلى أن دخول المياه المهربة من لبنان إلى السوق المحلية يتم بطرقٍ مختلفة، لافتاً إلى أنه يتم تنظيم الضبوط بحقّ المخالفين وفق سبب المخالفة سواء أكانت المياه غير صالحة للشرب أم لا تحمل صفة معدنية أم مجهولة المصدر.

وأكد حسام على تشديد الرقابة بما يخص المواد المزورة أو المقلدة أياً كان نوعها ومن جميع الماركات المطروحة بالأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

وأكد نصرالله أنه تم التعميم لجميع مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات لضبط جميع المواد الغذائية مجهولة المصدر والموجودة بطرق غير قانونية في الأسواق، لاسيما محال تجارية (سوبر ماركات ومستودعات)، ليتم بذلك إغلاق جميع الفعاليات التجارية المخالفة لمدة شهر بغض النظر عن الكمية المخالفة ونوعها.

الآفات تخفض إنتاج حماة من الزيت والزيتون!

| حماة - محمد أحمد خبازي

نفى مدير فرع السورية للتجارة في حماة بسام سلامي، ورود أي تعليمات أو توجيهات بتكرير إنتاج المحافظة من زيت حماة عالي نسبة الحموضة، حسب توصية اللجنة الزراعية الفرعية التي أقرت في اجتماعها الأخير ذلك.

بينما بينت رئيسة مكتب الزيتون في زراعة حماة سوسن القيسي أن إنتاج المحافظة من زيت الزيتون لهذا الموسم انخفض عن تقديرات الإنتاج الأولية بنسبة ٢٠ بالمئة، وذلك بسبب الآفات الحشرية والأمراض التي تعرضت لها ثمار الزيتون في عدد من مناطق المحافظة ولاسيما في الريف الغربي.

وأشارت القيسي إلى أن تقديرات الإنتاج الأولية لمحصول الزيتون في المحافظة بلغت نحو ٦٣ ألف طن غير أن الإنتاج بعد عمليات القطاف لم يتجاوز ٥٠ ألف طن، بسبب العفونة التي أصابت جزءاً من المحصول جراء الرطوبة والحرارة العاليتين اللتين سادتا فصل الشتاء الماضي.

وبينت القيسي أن هذه الأمراض والآفات انتشرت في محصول الزيتون في المنطقة الغربية من المحافظة ولاسيما في قرى عوج وعكاكير وكفر كمرة وغيرها من المواقع المتاخمة للحدود الإدارية لمحافظة طرطوس.

وعن نسبة استخراج الزيت من ثمار الزيتون لهذا الموسم أوضحت القيسي أن النسبة كانت متفاوتة بين صنف وآخر وتتراوح بين ١٢و٣٠ بالمئة وأن صنف الصوراني هو الأعلى إنتاجاً في حين يستحوذ صنف القيسي على النسبة الأعلى من الزيتون المخصص للمائدة والتخليل.

وعن جودة ومواصفات الزيت في معاصر الزيتون، أكدت القيسي أن العينات المأخوذة من مختلف مناطق المحافظة وبعد تحليلها بينت أنها جيدة ونسبة البيروكسيد والحموضة فيها مقبولة.

وتعقيباً على ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي عن سميّة الزيت لهذا الموسم، أكدت أن قسماً من الزيت لهذا العام يعاني ارتفاع نسبة الحموضة والبيروكسيد وغير صالح للاستهلاك، وذلك محصور بالزيت الناتج عن ثمار الزيتون المتساقطة خلال موسم الصيف في بعض مناطق المحافظة وعلى نطاق محدود جداً، في حين أن باقي إنتاج المحافظة يمتع بمواصفات إنتاجية جيدة.

المحافظة تقترح غرامة ٥٠ ألفاً على السيارات المركونة على الأرصفة

عبود لـ«الوطن»: ٤٥٠٠ موقف مأجور للاستثمار في دمشق

إزالة المخالفات في ساحة المرجة وسوق الكهرباء الأسبوع الماضي

| راما محمد

كشف مدير هندسة المرور في محافظة دمشق عبد الله عبود عن تحضير قرار من المكتب التنفيذي في المحافظة بفرض غرامة مالية على السيارات المركونة على الأرصفة، تضاف إلى مخالفة شرطة المرور، مشيراً إلى أن الركن على الرصيف أو المشي عليه من السيارات يعتبر مخالفاً فكل سيارة على الرصيف تعتبر مخالفة، مضيفاً: فروع المرور هو المسؤول عن هذه الحالات وتنظيم الضبوط، والمحافظة من الممكن أن ترفع المخالفة لفرع المرور ولكن لا تستطيع ضبطها.

وبيّن عبود أن الركن على الأرصفة يتسبب باهتلاكها فتصبح بحاجة لإعادة تأهيل وصيانة وأنها تتطلب أموالاً طائلة لتكون بالشكل اللائق وخصوصاً في مركز المدينة، مضيفاً: برأي يجب ألا تقل الغرامة عن ٥٠ ألفاً وما زال هذا الرقم مقترحاً وبالتعاون مع جهات أخرى سيقرر الرقم لاحقاً.

وبيّن عبود في حديث خاص مع «الوطن» أن عدد المواقف المأجورة والمدروسة ضمن مدينة دمشق هو ٤٥٠٠، منها ألف موقف كان متعاقداً عليهم مع إحدى الشركات وانتهى التعاقد، إضافة إلى ٥٠٠ موقف في الربوة، مشيراً إلى أن المواقف المأجورة توجد عادةً في مركز المدينة والأسواق والجامعات والمناطق ذات التجمعات السكنية والشوارع المزدحمة.

وأوضح عبود أن المحافظة أعلنت منذ فترة عن دفتر شروط لاستثمار المواقف من الشركات الخاصة ولكن لم يتقدم أحد، فتحول استثمارها للشركة القابضة، مبيناً أن الشركة انتهت من إعداد دراسة لطرح المواقف للاستثمار الذي سيشمل كل مناطق دمشق بما فيها الحارات والشوارع الفرعية وليس فقط شوارعها الرئيسية، وأن هناك أكثر من جهة قد تتقدم للاستثمار سواء شركات عدة أم شركة واحدة.

ورأى عبود أنه من الأفضل أن يكون الاستثمار من عدة شركات حتى يكون هناك منافسة، مشيراً إلى أن أهم شروط الاستثمار أن تكون الشركة لديها خبرة وقادرة على إعداد التجهيزات وتشغيل وتدريب العمال بحيث تدار المواقف بالشكل الأمثل.

وعن استغلال بعض الأشخاص للمواقف المأجورة، بيّن عبود أن هذه الظاهرة كانت منذ سنوات لكنها الآن قليلة الانتشار، وأنه بالتعاون مع قيادة الشرطة جرى تنظيم ضبوط بحق هؤلاء الأشخاص وتحويلهم للقضاء معتبراً الظاهرة سرقة للأموال العامة، مضيفاً: كل حجز لمواقف خاصة ضمن الأملاك العامة واستغلالها سواء بفاليهات وأحواض وغيرها يوجب المصادرة والمخالفة.

وذكر عبود أن المحافظة وبقرار من مكتب المجلس التنفيذي صادرت في الفترة الأخيرة كل ما على الأرصفة من إشغالات على أوتستراد المزة، والأسبوع الماضي جرى إزالة كل المخالفات في ساحة المرجة وسوق الكهرباء وجميع الأحياء المحيطة بها، وتنظيم الضبوط بحقها، مبيناً أنه بعد تحديد الضبوط وفي حال تكرار المخالفة للمرة الرابعة يتعرض المحل التجاري صاحب الإشغال للإغلاق بالشمع الأحمر، وإذا كان صاحب الإشغال سيارة فإنها تتعرض للحجز، وفي الحالتين لا تلغى العقوبة إلا بدفع غرامة ١٠٠ ألف.

١٠ آلاف معاملة نقل ملكية و٢,٤ مليار ليرة تحصيلات نقل حمص منذ بداية العام

| حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير النقل في حمص خليل الخليل لـ«الوطن» أن قيمة تحصيلات المديرية ٢,٤ مليار ليرة منذ بداية العام وحتى تاريخه، وذلك لقاء الرسوم المترتبة على المركبات والخدمات التي تقدمها من تجديد وترخيص وفراغ ونقل ملكية وكل المعاملات الخاصة بالمركبات.

وأشار الخليل إلى أن عدد معاملات نقل الملكية والفراغ لمختلف أنواع المركبات من عامة وخاصة بلغ نحو١٠ آلاف معاملة، لافتا إلى أن عدد السيارات المسجلة في المديرية يزيد على ١٨٩ ألف مركبة بكل فئاتها.

وأوضح الخليل أن المديرية انتهت من أرشفة كل الوثائق والأضابير المتعلقة بالمركبات الآلية بشكل دقيق بعد تصويرها عبر السكنر مع الحفاظ على كل المعلومات التي باتت ضمن نظام الأرشفة الالكترونية حيث أصبح الآن لا يحتاج لطلب الاضبارة وبالتالي تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد، مبيناً أن المديرية تعمل حالياً على مبدأ النافذة الواحدة بهدف اختصار زمن إنجاز المعاملة للمواطنين ومنع الازدحام وعملت على تطبيق نظام الدور الالكتروني في صالتين كمرحلة أولى وحاليا المديرية بصدد توسيع التجربة في الصالات الأخرى.

وأكد الخليل أن المديرية تعمل حالياً على تجهيز دائرة نقل مدينة المخرم في ريف حمص الشرقي بمختلف التجهيزات الفنية والحاسوبية والمكتبية وربطها مع الشبكة المركزية بعد أن تم مؤخراً الانتهاء من كامل أعمال البنى التحتية بهدف تخديم المواطنين من أهالي قرى وبلدات الريف الشرقي، متوقعاً بدء العمل في الدائرة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخه، مضيفاً إن الجهات المعنية على استعداد لإحداث دائرة فرعية في أي منطقة من المحافظة إذا دعت الحاجة لذلك.

وأشار الخليل إلى أن العمل في دائرة نقل تدمر ما زال متوقفا حتى اللحظة بعد خروج الهنغار عن جهوزيته نتيجة لممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة خلال وجودها بالمدينة والتي عملت على تخريب الأجهزة التي كانت، وحالياً المديرية تعمل على التواصل مع الشركة المنفذة لاستكمال العقد.

وأكد الخليل العمل بشكل دائم لتلافي العقبات التي يسببها التشابه الكبير بالأسماء وفق برنامج الحجوزات المركزي على مستوى القطر والمتصل بمخدم رئيسي في الوزارة وذلك من خلال التواصل المباشر مع مديريات المال بالمحافظات.